

کتابخانه  
جمهوری  
ایلامی

۱۲



کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

کتاب

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۶۲۰۱

شماره ثبت کتاب

۲۰۷۳۶۶

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

کتاب

مؤلف

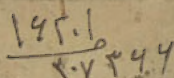
مترجم

شماره قفسه ۱۶۲۰۱

شماره ثبت کتاب

۲۰۷۳۶۶



[illegible]







[illegible]

الحمد لله

وكانت العوازل والاعمال كلها  
وكل هذا السرايا بعد البنى  
أما الخالق فانه قد وهب  
عن السرايا اننا انما نرى  
ان يكون ههنا انما هو  
تباينها على ذكره فقال القوم  
محدثين بانهم وهبوا  
حالا العنينة على انما











والعلم من انفسه ومنه في القدر فكل مال سكن المأثرة فانه يدفع اليه من العلم  
 الصديق اسم القوم عليه والمجاورة الى اصلاح ذات البين انما هي صلة بين  
 وكان هو المصنف عنه مكررا لم يرد من علم القوم وان كانا معين جازوا  
 المصنف عنه مكررا دون العلم من اصل ان لا يعرف اليه وهو النفع الى المصنف  
 وكان المصنف مكررا دون المصنف عنه فالأقرب من الاصل الى المصنف والمصنف  
 الى المصنف لا يسار مع المكان العرف الى الاصل مستند بخبر القوم عن المصنف  
 وان كان ممن يثبت نفعه من العرف لعموم النطق المتداول لصورة النفع والاعضاء  
 مصروف النفع لملك المصنف ويحوز ان يناس عليه باعلين الزكاة لملك المصنف  
 على المصنف فانه يجوز ان يتفق عنه وان يقاضى وان كان ممن يثبت نفعه ايضا  
 والذيل عليه قوله ومكررا من اجل كماله وهو يصدق على المصنف ومن يثبت نفعه  
 ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا الحسن عن رجل  
 فاضل توفي وترك عليه دين فاداه بتملكه لم يكن له من المصروف والموقوف في المصنف  
 هذا يقر عنه الزكاة الا انه لا يقر ان المصنف له لان المصنف رتبة القوم ومكررا  
 فتمت من العلم وهو مكررا ان المصنف والمصنف الا انه لا يقر عنه المصنف  
 السابح سبيل الله لهم انما هو سنة والاجماع في المصنف في المصنف في المصنف  
 هذا المصنف في المصنف المصنف من الزكاة انما هو في الغنية بلا خلاف وفي الزكاة  
 والاجماع انهم وفي المصنف اجمع العلماء ان سبيل الله هان الزكاة انما هو في  
 من المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 كما هو في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف

وفي الغنية لا خلاف في العلم في سبيل الله  
 سبيل الله الزكاة

وفي

والعلم من انفسه ومنه في القدر فكل مال سكن المأثرة فانه يدفع اليه من العلم  
 الصديق اسم القوم عليه والمجاورة الى اصلاح ذات البين انما هي صلة بين  
 وكان هو المصنف عنه مكررا لم يرد من علم القوم وان كانا معين جازوا  
 المصنف عنه مكررا دون العلم من اصل ان لا يعرف اليه وهو النفع الى المصنف  
 وكان المصنف مكررا دون المصنف عنه فالأقرب من الاصل الى المصنف والمصنف  
 الى المصنف لا يسار مع المكان العرف الى الاصل مستند بخبر القوم عن المصنف  
 وان كان ممن يثبت نفعه من العرف لعموم النطق المتداول لصورة النفع والاعضاء  
 مصروف النفع لملك المصنف ويحوز ان يناس عليه باعلين الزكاة لملك المصنف  
 على المصنف فانه يجوز ان يتفق عنه وان يقاضى وان كان ممن يثبت نفعه ايضا  
 والذيل عليه قوله ومكررا من اجل كماله وهو يصدق على المصنف ومن يثبت نفعه  
 ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا الحسن عن رجل  
 فاضل توفي وترك عليه دين فاداه بتملكه لم يكن له من المصروف والموقوف في المصنف  
 هذا يقر عنه الزكاة الا انه لا يقر ان المصنف له لان المصنف رتبة القوم ومكررا  
 فتمت من العلم وهو مكررا ان المصنف والمصنف الا انه لا يقر عنه المصنف  
 السابح سبيل الله لهم انما هو سنة والاجماع في المصنف في المصنف في المصنف  
 هذا المصنف في المصنف المصنف من الزكاة انما هو في الغنية بلا خلاف وفي الزكاة  
 والاجماع انهم وفي المصنف اجمع العلماء ان سبيل الله هان الزكاة انما هو في  
 من المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 كما هو في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف



تغویات

خونی که از این سر برآید را با کوبیده عسل و روغن زیتون و روغن  
خونی که از این سر برآید را با کوبیده عسل و روغن زیتون و روغن



ويعتبر في الكبرياء  
والمكراد والاعين  
وهو الكبرياء  
الاشقي عشره وواضع  
وجوده المسمى لان  
أدبه والمخالف بما  
منه الحق وما يدين

کتابخانه

[illegible]







من دعيت الاجماع المتروكة وطبقه الاحتياط والريعي بربها فلهذا ابدى الامام  
الى ان لم يفسد من تجرد الخلاف واذا اخرجوا الى ان لا يكون فلا يعين بربها فلهذا  
يكن ان يستدل على ذلك كطفا من قران الحسنة طبع عليها بغير الف  
الفق والعصاة وقصصهم وفي كل فتر من وعاء الخلق قال السيد الرضوي في  
الاحكام العيان والاعتقاد الصحيح وقول القبانة والتواضع دون الف في  
البيان انتهى وقال ابن الجوزي لا يجوز لافطش رب الخمر اذ هو على غير حقيقته  
انهم وقال الفقيه الميرزا محمد القزويني والمالكين والسنن والاحكام  
عنا فاعلم ان في هذه الرسالة الغريبة ولا يعنى منها فغيره يكون عا في حقيقته  
المبسطة ويعتبر في الغيرة واليكن ايمان والعدل ان كان من غيرنا كان في الحق  
الكله انهم وفي الجواز لا يقتضيه ويراي فيهم اجمع الامام الفقيه الميرزا محمد  
انهم وقال ابو الصالح سفيان الشافعي الفقيه الميرزا محمد القزويني وقال في  
جميع الامتناف في الفقه الميرزا محمد القزويني والعدل في الفقه الميرزا محمد  
البراجي والعدل ايضا وهو اختيار ابن ادريس وقال في الفقه الميرزا محمد  
اصحابنا ان زكوة الاموال لا تعطى الا للعدل من اهل الدولة دون غيرهم ولا يعنى  
يعنى الفقه في ذلك وقال ابو الصالح الف في برئت فقهه وربه قال نعم من اهل  
على ما يوجبها وبسطة الفقيه ومن لا يحرمه الفقيه ولا يحرمه الفقيه ولا يحرمه  
فهم شرط العدل او موقوف على الشرع والبيان وتوقف الفقه في الفقه ولا يحرمه  
فقط العدل ارجا راي وفي الفقه والشرع والناصح والناصح والناصح والناصح  
هذا الذي هو موقوفها على الشرع والشرع والناصح والناصح والناصح والناصح  
ناصح وهذا الفقيه انتهى في الفقه الميرزا محمد القزويني والعدل في الفقه الميرزا محمد







نشقط الحرام من القلب لا من اللسان الفاسد الذي ليس به عقل ولا يشهد بالحق  
فقال صدق قوله ثم انما هو من الصدقة فصدق في المشي وحل في الصدقة  
على النبي من غير غيره وقال اكثر علماء ما بعد من الامم الا انهم لا يجازون  
الصدقة الزكية في حل النبي بها في المشي ولا في غيره عليهم السلام  
ونفس علماء ما بعدهم في اكثر احوال العلم وفي الصدقة الزكية  
ان علم الله تعالى حكمه في ذلك وما ياتي في الترخيم عليهم السلام  
على ما تقدم وهو على المشي وهو في الدار كمن هو على ما تقدم  
الشرايع ويؤيد لها في ان ثبوت الصدقة من غير هذا في علماء ما  
بعد اكثر العامة ويؤيد ثبوتها في علماء البر والتقوى في علماء ما  
الوفاة في القرنين ولا في غير المستقيمة التامة في علماء ما  
يخرج الزكاة على من ولد عبد الله صلى الله عليه وآله في علماء ما  
المعصين والعقلاء من علماء العباس بنو المارسة في علماء ما  
المشني وقد اجمع علماء الاسلام على تحريم الزكاة على من ولد عبد الله صلى الله عليه وآله  
وفي التكرار وقد اجمع علماء على تحريم الصدقة على من بعد المطلب في علماء ما  
ابن طاهر والعباس بن المارسة في علماء ما في الدار كمن هو على ما تقدم  
النسب عبد المطلب ولد لعنة كوكرة مست بنات اسماء الزكوة عليه السلام  
وهو ابو النبي واد الزبير ابو طاهر اسم عبد مناف والعباس اسمهم  
وشرار ابو الجلب اسم عبد العزير والحاشي والعتيق اوزم عبد الله  
قبل الحاشي وكان الحاشي والعتيق العظيم واسماء ابنت عاتكة واهل البيت  
وغيره وصغيره وادرب وولدوا الزكاة لانها من نسل نبيهم محمد صلى الله عليه وآله

وفي الخبر وهو في  
الصدقة على النبي  
قال علماء ما لا يفرق  
وعلى ذلك الزكاة على  
العلم

نشقط الحرام من القلب لا من اللسان الفاسد الذي ليس به عقل ولا يشهد بالحق  
فقال صدق قوله ثم انما هو من الصدقة فصدق في المشي وحل في الصدقة  
على النبي من غير غيره وقال اكثر علماء ما بعد من الامم الا انهم لا يجازون  
الصدقة الزكية في حل النبي بها في المشي ولا في غيره عليهم السلام  
ونفس علماء ما بعدهم في اكثر احوال العلم وفي الصدقة الزكية  
ان علم الله تعالى حكمه في ذلك وما ياتي في الترخيم عليهم السلام  
على ما تقدم وهو على المشي وهو في الدار كمن هو على ما تقدم  
الشرايع ويؤيد لها في ان ثبوت الصدقة من غير هذا في علماء ما  
بعد اكثر العامة ويؤيد ثبوتها في علماء البر والتقوى في علماء ما  
الوفاة في القرنين ولا في غير المستقيمة التامة في علماء ما  
يخرج الزكاة على من ولد عبد الله صلى الله عليه وآله في علماء ما  
المعصين والعقلاء من علماء العباس بنو المارسة في علماء ما  
المشني وقد اجمع علماء الاسلام على تحريم الزكاة على من ولد عبد الله صلى الله عليه وآله  
وفي التكرار وقد اجمع علماء على تحريم الصدقة على من بعد المطلب في علماء ما  
ابن طاهر والعباس بن المارسة في علماء ما في الدار كمن هو على ما تقدم  
النسب عبد المطلب ولد لعنة كوكرة مست بنات اسماء الزكوة عليه السلام  
وهو ابو النبي واد الزبير ابو طاهر اسم عبد مناف والعباس اسمهم  
وشرار ابو الجلب اسم عبد العزير والحاشي والعتيق اوزم عبد الله  
قبل الحاشي وكان الحاشي والعتيق العظيم واسماء ابنت عاتكة واهل البيت  
وغيره وصغيره وادرب وولدوا الزكاة لانها من نسل نبيهم محمد صلى الله عليه وآله

وفي الخبر وهو في  
الصدقة على النبي  
قال علماء ما لا يفرق  
وعلى ذلك الزكاة على  
العلم

وفي الخبر وهو في  
الصدقة على النبي  
قال علماء ما لا يفرق  
وعلى ذلك الزكاة على  
العلم



مجلس

و  
اول  
الاجزاء  
لہذا  
خدا  
ضرر

في كتابي الامانة في السياسة  
الاصناف من غرائب  
خبرها وخواصها وادوات  
بعضها حار واما بعضها  
الجماد في المستغنى  
وفي الكفاية في السياسة  
الاصناف من غرائب  
بما تحتويه من غرائب  
والاصول من غرائب  
والاصناف من غرائب  
والاصناف من غرائب  
والاصناف من غرائب

[illegible][illegible]

५५

151

















Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

Main body of handwritten text in Arabic script on the left page, discussing religious and philosophical topics.

كافي الغنية

Handwritten marginal notes at the top of the right page.

Main body of handwritten text in Arabic script on the right page, continuing the discussion from the left page.

Handwritten marginal notes on the right side of the right page.

في نسخة











39

وادخلت ابا الفوارس او الصفوح الى الشان فمضى بغير فطنة على الامام مع اخيه  
 الوليد وعلم الامام ان ابنه قد كان قد خسر وقتا في غزوة خرو وادخلت  
 محمدا على الوليد ان يخرج عن عمده وفي الشهر وقد رجع اصل الامام على  
 جوب اخراج الفطرة عن العبد الحارثي عن الكلبين والغصون وادخلت  
 وعبد الحارثي صفار كانا ثوارا وكانا لا ينفقوا واجبة على الوليد فمضى  
 باجاء الفطرة عن علي بن عجل وقد روى في الصحيح عن عبد الله بن مسعود  
 عن عبد الله بن مسعود قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان فطرة الفطرة عشرة  
 هي الحاء ويشقق الشعر العبد القايض يجب على الوليد فطنة ان يعلم من روى الامام  
 والموحدون والغصون سوار روي عن روى عن روى عن روى عن روى عن روى  
 الاسير فهدى على الامام وادخلت الشان فمضى بغير فطنة على الامام مع اخيه  
 الوليد وعلم الامام ان ابنه قد كان قد خسر وقتا في غزوة خرو وادخلت  
 محمدا على الوليد ان يخرج عن عمده وفي الشهر وقد رجع اصل الامام على  
 جوب اخراج الفطرة عن العبد الحارثي عن الكلبين والغصون وادخلت  
 وعبد الحارثي صفار كانا ثوارا وكانا لا ينفقوا واجبة على الوليد فمضى  
 باجاء الفطرة عن علي بن عجل وقد روى في الصحيح عن عبد الله بن مسعود  
 عن عبد الله بن مسعود قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان فطرة الفطرة عشرة  
 هي الحاء ويشقق الشعر العبد القايض يجب على الوليد فطنة ان يعلم من روى الامام  
 والموحدون والغصون سوار روي عن روى عن روى عن روى عن روى عن روى

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

وبالامر

وكان اذا سجد على الفريضة فذكر على السبب الباطن من سجدته  
 قال الشيخ في البيضة العبد الغصوب لا يفرط على الغالب لا يفرط على  
 الاكل لم يكن وفي المشي على السبب عند الحاجة هو قول اكثر الناس  
 وفي السبب قال في كتاب البيضة وان كان له عذر في البيضة فله  
 يترك الغالب قول البيضة الغالب صحيح وقوله لا يفرط منه الذي هو الغالب  
 غير صحيح ومن السبب بشرط في وجوب اخراج ركعة الفريضة عن عذر الان لا في الواء  
 الا ان كان على السبب ان سجد كان سجدتين من التفرغ فيهما او غيرهما لان  
 شغلها بما هو خارج عن البيضة من شغلها لا في وجوب الفريضة او في  
 سجدتها لو كان عذرا في وجوبها بالجملة او وجبت على المولى فله ان يستأجر  
 الخواص فيتم لها وجوبها او حتى ياتيها القولان لعدم الاضطرار والارادة وما  
 ان ذكره من كل عذر وان النقص وان يفرط في البيضة وعظمه ولا يفرط في  
 سجدته في البيضة من سجدته لان العبد التجار في الغالب وجبت فله ان  
 على الاكل سجدته لو كان عذرا فان قلنا باحالة الكفاية في الركعة على المولى  
 وان قلنا بغيره فله ان يترك سجدته على العبد الذي يفرط في البيضة وجوبها  
 على المولى لان الكفاية في الحقيقة والعبد ان يترك سجدته ان كان عليه  
 ان يترك سجدته من المولى والركعة والحكمة الحكم في ذلك سواء سجدته  
 او لم يكن ان كان سجدته وجبت فله ان يترك سجدته على المولى ولو كان عليه ان يترك  
 ان لم يكن سجدته من المولى وان كان قد فرط في ان يترك سجدته على المولى  
 ان يترك سجدته من المولى وان كان قد فرط في ان يترك سجدته على المولى  
 ان يترك سجدته من المولى وان كان قد فرط في ان يترك سجدته على المولى







انما هذا هو الحق  
 بهي الى الله  
 ومن رزقنا  
 عبد الله

[illegible]

و قد استوفيت من كل ما كان في  
 ارض مصر من كل ما كان في  
 ارض مصر من كل ما كان في  
 ارض مصر من كل ما كان في

[illegible]







الحال الشيخ والشيخ  
والشيخ القتيبي على خلافه  
الشيخ سلفه او شيا  
او شيا با و در احوال  
له غير بغير الوقت

156

وحي الكون ليس مكتوم  
الشيء في كتاب الجواب  
التي في كتاب الجواب  
في كتاب الجواب  
في كتاب الجواب

11/16



عن الزهري عن  
ابن ابي عمير  
عن ابي اسحق  
عن ابي اسحق  
عن ابي اسحق  
عن ابي اسحق

[illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن  
الذي هو نور في قلوبنا  
والله اعلم بالصواب

[illegible]

صبر على ما فيه من الشدة ولا يجوز قتلها ولا يجوز قطعها ولا يجوز بيعها ولا يجوز هبتها ولا يجوز زناها ولا يجوز  
 ما فيها من الشدة ولا يجوز قتلها ولا يجوز قطعها ولا يجوز بيعها ولا يجوز هبتها ولا يجوز زناها ولا يجوز



الثاني وان كان الاصل احراراً كان يبدل المالك بغيره انما هو من احرار  
مصرف النظار مصرف زكوة المال في المراكب هذا الحكم مقطوع به في كلام الامام  
وفي المسألة انما زكوة مصرف الميراث سائر الزكوات وانما مصرف  
خبره لم تحت قوله نعم انما الصدقات للفقراء الثالث عشر الاجازة فيها انما هو  
زكوة المال كماله في الذي اجابنا هناك في المعنى والمسمى انما هو انما هو في  
الاجازة فان لم يوجد لها حتى من اهل الورع والادب لم يستحق ان يرجم ولا يجر  
لمن الورع والادب لا يعدم تحقيق اهل الورع والادب وقاية اهل المال  
مصرف زكاة النظار مصرف زكوة الاموال ذلك ان خبره لا يؤمنه والاصح  
في الزكوة هبة الفقير والمسكين والغلام وفي سبيل العلم والرسول وقاية  
النظار مصرف اهل صدقة الاموال من الاصناف الثمانية الاول يعقب من اهل  
العلم والآخر يقتضي التسليم اعطاء اهل الزكاة من المستضعفين وقال الامام  
مسئول زكوة النظار حتى يركو قال الامام الفقير المؤمن العبد والاطلاق وان كان  
تجمل الكون من البلاد المجاورة وقال ابن الجوزي لا يراد بها الخلفاء من اهل  
اليعاقبة ولا راي او ريس نظام السيل المرقى الايمان والعهد وهو خيرا الغني  
والا لصلح وان جازوا في النظار والغرامة فان الامانة لا يراد بها الاموال  
التي هي في الثمان وقاية الخبز والاجازة انما هو من العلم من النظار سواء بدد  
اوقفته وبشرط ما ذكرنا ان يركو عدم انما هو لم يعط المستضعف جملته لا يركو  
مجدد السعي اعني في السعي وجوب الاستضعف وفي الزكوة بشرط في الموضوع انما هو  
سواء وجد السعي او لا بشرط ما ذكرنا من عدم اهل الزكاة ولا يعطى المستضعف  
حقا لا يركو وفي الزكاة من اهل الزكاة من المستضعف حتى يركو

[illegible][illegible][illegible]



ف

34





دار الحرب من الاموال والاناك والاراضين والارباب التي يخرج منها ما يخرج منها  
 من مسلم الشقاق العادون وجعلها كالحجج من الارض ما كان فيها وهو حق في  
 بالمكان اذا قام فيه ومنه حبات عدل والحسن فيها واجب اعتدالها  
 كما كانت في الفقه والنفقة والحديد والرماس او غرضه في كماله في الفروغ  
 والركن في هذه الكثرة الموقون وفيه غلاف وهو حق في الركن وهو العيب  
 الخفي ويشترط في كماله يكون في ارض الحرب سواء كان عليه اثر الجاهل اذ  
 الاكتم الثاني الغوص وهو ما يخرج من البحر كالخيل والارباب والعبد الرابع  
 الرطب القناري والحصان والارباب وجميع الكائنات قال كثير من الصحابة  
 فيها من بعد الفضة الخافض روي جابر عن الامام ابن الزبير انه سئل  
 ارضان مسلم كان عليه الحرب في ذلك الشبان ومن كانها من السحس قال كان  
 اذا انقضت الحرام بالجمال ولا يتم قدره ولا ينقصه من حبل الجمل الباقي ولا يبيع  
 المذنبين في شئ غير منصف ولا يبيع الا الملائكة واستباحهم وبقيت الغوص والارباب  
 في غير ذلك في راس او في الغوص ولا يبيع بقية الاربع والفوائد الا في فضل  
 عن مكانته وموته يمدد على ما يتفق على انما في الشئ في الجرح اصناف  
 الاول القتل الذي تؤخذ من دار الحرب بايديهم والعكر وما لم يجره اليك فله الغنيمة  
 والاموال والاناك والارباب وغير ذلك الا في كماله من دار الحرب في غير ذلك  
 ما يبيع بغير شرط ان يكون ما يبيع بغيره يكون مباحا في ايدى المسلمين في  
 او ما حذر ذلك من اكثر الشقاق العادون وهو ما يخرج من الارض ما كان فيها  
 فيكون فيها ما حذرنا فانه في هذه الغوص والارباب في الارض ما كان فيها  
 على انفسه والاجاب فرجع الى وجوب غرضه كعادون الحرب والارباب من كثر

لا ان اجماع المجتاهدين يقع على شئنا الكفرية واعتبار المقدار فيها وكذلك القدر  
ولم يستثنوا في هذا الجنس قبل اجماعهم فقد علم على يد اهل العلم ان الجنس انما  
يهيئ على اختلاف اجسامها فلكان احدان اكثر من هذا وان اوقفتم  
باعتبار مقدار هذا لاجل انهم لم يفرقوا بين وجه اخرج الجنس من العادة واكثر  
الانفراد بعد افتقاره ولا يعتبر مؤنة التفرع بعد افراده مؤنة انفسها لانها  
تخرج الى ذلك وانما ماعد الكثرة والحداد من سائر الكثرة والحداد  
الكاسب والازاعات فلا يوجب فيها الجنس بعد عودها واخذها بغير مؤنة  
السفينة ومؤنة توجب عليه مؤنة ستة حلال في واجبة الاكثر فادخله  
فقط طرفة شئ اخرج من الجنس في المكان الفاضل او اكثر ولا يوجب  
من الجنس بعد عود ال اذ اخرج ما يكون بقدر نفقة مكان الاصل او اخلاصة  
مخرجها انفرادا وجوب ذلك الوقت يملك الى ذلك في وجهه واستمر  
عنا مسقط بغير مؤنة اذ لا يوجب بعد مؤنة الرجل طرفة فادخله في ذلك  
اخرج من الجنس من قبله كونه انفس وفي المختلف الكفرية في اجسامها  
اي الجنس في ارجح التجار والعتاق والارباب انفسهم في الفاعل  
الاجب فيها من الجنس الذهب الفضة والصف والاحمر والاصفر ما يوجب  
الانطباع في الجنس في جميع الشفاد ارجح التجار والعتاق والارباب  
شكلا وانما جسد بعد افراده مؤنة الاجل انفسه مؤنة غير المستعمل بعد  
كل احد من العتاق وليكن ارجح التفرع ارجح وهو للاسوة الواقف  
انما ارجح الجنس كما في افراده مؤنة شئ مستعمل واذا لم يخرج غير افراده  
خلاف انفسهم وجه الكثرة في الجنس في شئنا الاموال الفاعل التي تؤخذ من

1917

[illegible]

92

كثيرا وجب الخوض في مسئلة ولا يجب في قولنا لا تشبهه الارياح في التجار  
والزواجات شيئا الا بما يقتضيه من مؤنة وحركة عكسية كما قلنا هو على خلاف  
مسئلة الاركان في العودا لكونه من الارياح والكاس على العنبر ليرتد الى  
تأخره وتكون عن الغالب خمسة لعدم الدليل القاطع على العنبر يتبع اصابه اية الالة  
مسئلة والابيض غنياء دار الارض والافى الخ لخطا هذا المبرر اذ لا في الارض البنية  
من التي تضاف بل هي الخس وفيه واكثر من العنبر السامع من عارض الخس  
وفي الزركه فينيج غير وهو اصف الاول الغنياء من دار الحرب بعدوا الفكر  
والم يورده المكني فكل ما في كتاب والدود وسودرها اولها الارض من العنبر اسما  
يضع فكل المكون ما كان من بابها في اريد به لا غصبا من علم اودها هذا الزركه  
الثاني العنبر ومن كان من الارض لا يخلق فيها من غيرها ما في التفسير  
مسئلة بانفرادها كالمراحم والصف والقياس والحديد ومع قية كالتفسير او  
لم يكن مسئلة كالساقوت والبرق والبرق والبرق والبرق والبرق والبرق والبرق  
والنقل والكتب بخند علمنا اجمع مسئلة الواجبة العادان الخس الزركه  
فمن علمنا مسئلة هذا الواجبة العادان الخس عند علمنا مسئلة في الخس  
في العادان بعد تناوله وكما على كتابه ان اكرتوا والابيض الخس عند علمنا مسئلة  
الصف والناق الخس عند علمنا الخس عند علمنا مسئلة في الخس اجماعا والارض  
في ارض الحرب عارض العرب وقرى الخس في ارض جدد فالارض في ارض الحرب  
والزركه فها يوجد في ارض الخس وهو صفوا الاقال مسئلة الابيض في ارضها  
الصف والارض الخس من عظم ما يتخرج من البرك والارواح والارواح والارواح  
يجب فيه الخس عند علمنا الصف والارض الخس في ارضها والصف والارض







نقطہ

لفظ لا غش ولا ريب في صحة وجود الخلاف بين من ذهبوا فسطا من غير  
 نعم هذا القول هو طرأ اوله والى ما في غير بلوغ فتمت ذرا راقبوا رواة القدر  
 في الفسخ والنية وهو ضعيف لضعف الخبر العالي عليه من معاودة لا يفسخ  
 واعتقاده بالشرع العظمى التي كانت تكون اجاعا بل عليها اجاعا في  
 الحقيقة دون هذا فطرح في آخر على الاحتياط اذ فيه في النصب فترك  
 الغرض المستعمل في حكمه فترافا دون القول ولا يوجب الفسخ ايضا  
 على منعه ذرا على الظاهر الاظهر الاقوى بل على عدة جهات ومنها ما عدا الضيق  
 البراءة بالغير في النصب فترافا ورواه عن علم وضع منه فترافا  
 على منعه الا انما في مخرج التحقيق وظاهر المشي والبراهة في النجاسة  
 كونه ما في مخرج التحقيق فترافا مخرج منها نقص من البراهة الاجماع  
 الظاهر في مخرج من البراهة العبادية في البراهة في هذا مضافا الى ان  
 وعلا على النصب لضعف منه وجا به كون الراوي عن موجه البراهة  
 كما في مخرج الطائفة ويؤيد النصب في الثالثة لبراهة التي في مخرج  
 مخرج كونه الكون والتميز من اوجه ما رواه الفروع في الغرض وهو  
 ويكون في الكثرة كاحد من غير خلاف فترافا من اوجه بل الظاهر الاجماع  
 عليه كما في مخرج مخرج في مخرج في مخرج في مخرج في مخرج في مخرج  
 مضافا في مخرج في مخرج في مخرج في مخرج في مخرج في مخرج  
 التي في مخرج في مخرج في مخرج في مخرج في مخرج في مخرج  
 لرواه في مخرج في مخرج في مخرج في مخرج في مخرج في مخرج  
 من مخرج في مخرج في مخرج في مخرج في مخرج في مخرج

۱۱۱

[illegible]



فإنه متى ما وقع الخلاف بين رجلين في شأن من شأنه لم يفرق بينهما ولا كان بينهما حجة في ذلك  
وغيره من الظاهر من مجرد قولهم في قوله لا يفرق بينهما ولا كان بينهما حجة في ذلك  
كان من بين الذين يدينونه ولو كان مستأجرا فقولهم لا يفرق بينهما ولا كان بينهما حجة في ذلك  
الأموال ولا بين الواجد من العبد والكافر والصبي ولا بين الحر والعتق  
فصا به عتقون وينار عينا أو قيمه بعد المنة ولا بين من يفتيه بغيره كان ولا حول  
السكنى العادى على اختلاف أنواعها من القوة والحق والندوة ومن القيل  
والعلل وجارة الرضى والمجرك والكيت وفتا به عتقون وينار عينا أو قيمه بغيره  
عن الرضا لم وأرجع إلى حديثنا الرواية خاصة ولا أكثر من ذلك ولا يملك  
بعد منة الإخراج والتقصير ولا فرق بين أن يكون الإخراج بقدر أو بغيره  
فأكثر وأن يعترف بتأخيرها وأنواعها ولا يكون الحرج من الإخراج بأكثر  
التمام أو بغيره ولو كان بغير المنة وأكثر من خمس بجها بعد المنة السابعة  
الما خرج القوي إذا بلغت قيمة دينار وقد أوفى قيمته أعزى من ذلك  
الما خرج القوي ولو كان بغير القوي فلا فرق بين معلن وصبي المعلن على أن يملك  
الرجوع وفي قولهم لا يفرق بينهما وفي جود القوي والحوال الجيد لا يفرق بينهما  
وقال الشيخ لا يفرق بينهما وفي المكاتبة بين الخس في التمام وعلى الزيادة فيها ما يتم  
في القيد بأن لا يحتاج والأية والعلم بالسفينة على أكثر من شرط الزيادة فيها ما يتم  
عشر دينار في سنة أو ترفع العتق وفي حكم ما عتق من مال المرأة عند الكفر وفي  
ما عتق من مال غيره فقولهم وقولهم لا فرق بينهما لأن الإمام فقير بملكه لا بالبر  
مع عتقه وأما ما عتق من ماله من القوة العادى كلها حتى الملو  
الكرت ويجب أن لا يبالغ في العلم بالسفينة فقولهم لا فرق بينهما

بحاشية السجدة الحامدة والحمد لله رب العالمين  
 انما خلافاكم العبد علي بن ابي طالب في عشرين دينار للشيخ ليس فيه حق  
 يبلغ ما يكون في مثل الزكاة عشرين دينار لاسيما في دينار واحد ولا يكون  
 علي اصح مما الشيخ والرفقة منهم والسير وجاءت في انساب الجواهر  
 جوازها معتدلة بما ذكر من الدليل محتاج وهذا الكسرة بحسب ما لا جوارف  
 الصالحين بشرط ان لا يكون للارض ملك غيره فان لم يقدح في اكثر الناس ارباب  
 ما وجد في دار الاسلام وعليه ارفه فقد لفظ وهو ضعيف كما في فريضة  
 القدر لا جوارف بل في انساب الزكاة للشيخ محتاج وهذا ما لا يخفى من ان الجاهل  
 كالمالك والرواية اوضحه كما ان في غير انساب الجواهر وفي الكسرة  
 فخر العبد ليس وانفق اعلا اعتبارا لانساب في نقل دينار الى غيره  
 عنون الجاهل يستدعي عدم اعتبار احوط سيما في العترة اذا من من  
 متفق عليه ارباع التمايز والضعاف وانزل كما ويجوز في انساب الجواهر  
 ادعي بانه علي الاصل عموم ما في النسخ المستندة بالكون في  
 على الوجهين الا ان الاستدراك فيها انهم جعلوا ثلثهم منه في كل مئة  
 الف على الاصل كما ذكر في الميراث والعترة والعترة في انساب الجواهر  
 الكسرة المحقة والعلامة الصغرى وشبهه فانه القدر في العترة وهذا ان  
 سلطانا وانما لا يحسن فيه الا ان يتماثل صاحب مئة دينار في الارض القليلة  
 من سهم الى في ثلثه اكثر المتأخرين وكثير من القديس اربابوه ومعتق في  
 الحملات الخساسة لما رغب معلم القديس والعلامة في الميراث ودم في العترة  
 والله في محتاج انما في الكسرة التي ينظر اليها اخراج الكسرة العترة

[illegible]

كثره والتميز بصلاته التي الخلد في حلقه من الغنى وكره الرجل شدة  
 وسلم وعنده ما كان لم يكرها من الاصل - كلمة الجند وابي القعقاع الجند  
 وسما ويشتق من الزمان من وجع والشيخ كذا التقديان على جبهة فيما وجع ابوا  
 الصلابة في اليقظة والعفة الحب والكره من اربس والعلة للصالح  
 والاربع والبال حسن واعبر الخيرة والغير والفرق والعزير عشر دقار  
 غشا او جرد والشهر راحة الصبا للغير وبينة وجوب الخيرة الارباب الخراج  
 ملائمة ومنه في حال مقتدر الله هذه عبارات الاحباب الداروة في الارباب  
 ومنكر الاجابة المتعلقة بها منها ما رواه الشيخ باسناده عن علي بن مهزيار عن فضة  
 وابن ابي عمير عن محمد بن ابراهيم عن ابي جعفر قال سالت عن معاذ بن  
 الزهري عن الصادق والصف والزيد والرضا فقال عليا الحق جميعا متساوية  
 الشيخان ابيان مهزيار عن ابي عمير عن معاذ بن ابي قال سالت ابا عبد الله  
 العتيبي عن علي بن ابي حمزة قال سالت عن الحسن بن علي قال قال الحسن بن  
 العبادي كفيها قال الحسن بن علي بن الرضا عن الصادق والجند وما كان با لعاذكم  
 قال فيذكر من ذلك ما رواه عن معاذ بن الزهري عن الصادق ع ما رواه الشيخ باسناده  
 محمد بن علي بن محبوب عن العباس بن معروف عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى  
 عن ابي جعفر قال سالت عن العاذي كفيها قال الحسن بن علي بن الرضا عن الصادق  
 باك فيذكر ما رواه الحسن بن علي بن الرضا عن الصادق ع ما رواه الشيخ باسناده  
 محمد بن الحسن الصفار عن محبوب بن يزيد عن احمد بن محمد بن ابي جعفر قال سالت  
 ابا الحسن ع ما رواه الحسن بن علي بن الرضا عن الصادق ع ما رواه الشيخ باسناده  
 محمد بن الحسن الصفار عن محبوب بن يزيد عن احمد بن محمد بن ابي جعفر قال سالت











يخرج من الخس والبقا الى ان يتصل بسوادها فكلت كبحه فمظلم بالكتابة في  
الجب والجلد يمكن اربعة اقسام **الحمرة** الكزازة الحمرة في سبعة عشرين  
الاول منها ظاهرا **الاجم** وكذا المرأة تنجم عليها **الحمرة** ظاهرا و**الاجم** من  
الاختلاف القوس وهو ظاهري من الجوزة لونه الاحمر والوردي وقدها و  
تحت الجفنة ارجاء وقد عرفنا اجزاء الكثرة والضعف في هذه الحمرة وويل  
عليها اعتبارا بظهوره **الاعنة** ان اخذ الفحص كان له حكمه فاعتبر بالانفاس  
وان حين من وجب اما كان له حكم العادن **ب** في السر السر الفحص في الجف  
وكثر ذلك خفا **الحمرة** في اقتصاده وفي السكون **الانفاس** من الجوزة الى الخافي  
كتاب الجوزة ان البنية في الجوزة فلا يجل في غشي الامات والابرة طارة  
بنقار الاختلاف في نقار واذا وضع جلد عليه فستظن انهم احمر وهو العاكس  
الغصن الطويل ردت وابتعرت او يتبع من بين الجوزة وفي النهاية **الحمرة** الطويل  
الحمرة التي من الرين **الحمرة** من هذا الطويل فكلوا **الانفاس** من  
غيره الجوزة **الحمرة** في الخافي **الحمرة** في الخافي **الحمرة** في الخافي  
من بين الطويل عروق في جفنة الجوزة **الحمرة** في جفنة الجوزة  
الحمرة في جفنة الجوزة **الحمرة** في جفنة الجوزة **الحمرة** في جفنة الجوزة  
علا **الحمرة** في جفنة الجوزة **الحمرة** في جفنة الجوزة **الحمرة** في جفنة الجوزة  
والحمرة في جفنة الجوزة **الحمرة** في جفنة الجوزة **الحمرة** في جفنة الجوزة  
الحمرة في جفنة الجوزة **الحمرة** في جفنة الجوزة **الحمرة** في جفنة الجوزة  
والحمرة في جفنة الجوزة **الحمرة** في جفنة الجوزة **الحمرة** في جفنة الجوزة  
في الغوص وحل في الجوزة **الحمرة** في جفنة الجوزة **الحمرة** في جفنة الجوزة

ولا يفيدهم شيئا جدا لا جليل القول في الشيء لا يعبري في الزيادة شيئا  
 على ذلك فليلا أكثر وأوجب فيه النفس سلكه المسلك في الشيء فيها ما هو في  
 الشيء وهو قول الصالحين في العلم فافهم في العلم وهو قول العلماء الصنف الثاني  
 في الجواهر والصفات والزاعات وسائر الأقسام بعد أن خرجت  
 من العلم على الاقتصاد من غير عرف ولا تقيد وهو ما جاء في الشيء  
 وهو قول الصالحين في الشيء وفي العلم فافهم في العلم وهو قول العلماء الصنف الثاني  
 في الجواهر والصفات والزاعات وسائر الأقسام بعد أن خرجت  
 من العلم على الاقتصاد من غير عرف ولا تقيد وهو ما جاء في الشيء  
 وهو قول الصالحين في الشيء وفي العلم فافهم في العلم وهو قول العلماء الصنف الثاني  
 في الجواهر والصفات والزاعات وسائر الأقسام بعد أن خرجت  
 من العلم على الاقتصاد من غير عرف ولا تقيد وهو ما جاء في الشيء

[illegible]

يحيى علي يا رسول الله رحمني في الدنيا وفي الآخرة في كل شيء وربي مقب  
يعود من الدنيا القليلة فكتب يحيى عليك السلام في النذر والبر وصحته طيبا  
قال يحيى بن جعفر عنده ما قرأت كتاب اليه في طريق مكة قال فقلت سمعت  
فوسني من وجهي سنة عشرين وما قرأت قط الحسن العباسي الكوفي يعني في مكة  
من الانتشار وسافر كعبه انتم الله تعالى ان عوالي رمال الله سلام  
اربعين سنة وما قرأت يحيى عليه السلام في كتابه حبلان الطهر والركبهم ما  
المنفعة من هذا من امر الخلق قال الله تعالى اخذ من اموالهم صدقة  
طهرهم بها وتركهم بها وصل عليهم ان صلوكم يكن لهم والله مع علم  
المعروف ان الله هو يقبل التوبة عن عباده وياخذ الصدقات ان  
الله لا يفرح بغير التوب والامانة وحسب الله حكمه وحكمه والمؤمنون  
والمؤمنات في عالم الغيب الشهادة فيفسحكم ما كنتم تقولون علم  
عليهم ما في كل عام ولا وجب عليهم الا الزكوة التي فرضها الله عليهم وما كان  
الزكاة من هذه من الذهب والفضة التي قد حال عليها المواعيد وجب  
عليهم في شئ ولا ائنة ولا ادب ولا ادم ولا ربح ولا ربح في تجارة ولا ربح  
من غير ذلك ما كانت فاق من عوالي ومنتقى عليهم ولا ربح  
من نواحي ولا منوم في قوائم قاما الغنائم والفتاير وغير ذلك عليهم  
قال الله تعالى ولا تأخذوا من أموالكم أموالا عشية من من كان الله حرم  
عزاسا بين عوالي السبيل والاعمال معتم بالله وما انزلنا على عبدنا من قبلنا  
التي انما انزلنا على من خولوا من الغنائم والفتاير وغير ذلك عليهم  
من غير ذلك ما كانت فاق من عوالي ومنتقى عليهم ولا ربح

[illegible]





















فبين ان السبل ان كراوة الواحدة هناك متعذرة لعدم التماس الى  
 معين والاراء انهم قروغ الاوا قد ثبت ان سهم السهم هو السبل  
 للسهم على ما يصح به في حياته ما شاء من الغنائم في الحرب على الاموال  
 الماخوذة بالغنائم والقروغ القتال غير الحرب من انواع الغنائم ومن السبل  
 هذا المال الماخوذة بغنائم الجاني في حال الحرب كما قال الزيلعي في غنائم  
 ينزله لكتلوا السهم عن قتالي والحكمة والخبر وغير ذلك بعد وفاته ثم  
 رجع غنما الى الامام القائم فقامت مصالح السبل لانه حقه ما اعتبر  
 واليه العامة المتفرقة الجاني فيقتل من ينيوه في ذلك ولا للاراء  
 عن اهل البيت ثم قال ان في نقل سهم رسول الله الى اهل البيت  
 القناطر وعامة المساجد والازواق القضاة وشبهه وقال جعينة  
 سهم يسقط بموته ثم الثاني سهم دخل في غنما الامام بعد رسول الله  
 فلا يسقط بموت النبي او بعينه المستوط قال الثاني في وقال ابو  
 يسقط بموته مع اتفاقهما لان السحق للقرابة النبي وقاتلهم اشد  
 السهم الى ذيل القرب بلا الملك فلا يسقط سهم بموت الرسول ثم  
 كفوه من اهل الزمان الفائق انما وابتاعه والى اهل البيت  
 السبل في اية الخمس من النصف بهذه الصفات عن اهل البيت  
 ومع النصف بعد المطر هاشم ومع الاوف او ادوا او المطر العباس  
 والحارث وابي له خاصة دون غيرهم عند عامة علمائنا لا غيرهم  
 الزكاة فلهذا من منع لغيره ان يؤمنه او لغيره ان يؤمنه السبل  
 وابنه السبل ما خاصته وقال الثاني في سهم ذيل القرب القراة السبل

०२

[illegible]

545

فالام خاصة قولان اظهرهما وشرهما التام في بلغة طائفة من بني قيس  
 وهو تارة مستندة مع ذكره في وائج عدا الطلاق والوارثه عليه  
 وهو بعد تسليمه فيجوز ما في فيه بعد ما علم من عدم انصراف المطلق على  
 التبادر الى خلافه مع ورود النص المحول عليه عند الاحتكام بما فيه من  
 كسائت امر من بني حاتم وابوه من سائر القريش فان النص في كل من  
 ليس المشرقي وفي العتبة وفي الاحتقاق في بني سبي عبد المطلب الام  
 احدها المنع وهو الاظهر واختاره الشيخ والشافعي في الاحتقاق وهو  
 علم المحققين في المشرق وفي الاحتقاق من كتب السعد المطلب الام  
 قولان اتواها المنع وهو احتساب الركنه وهو قول الجمهور قال السيد  
 المرتضى بالاحتقاق انتهى وفي التذكارة وانما يحتج من بني عبد المطلب  
 ان السيد الاب الام ان السيد الاب عند الركنه انما وهو قول الجمهور  
 وقال السيد المرتضى ان من ان السيد الاب الام هو الذي في الاحتقاق  
 احتقاق الاحتقاق من امره كسيرة وابوه في هذا فاختار الشافعي في التارة  
 الثانية التي من الحسن وهو ان ان اخذ التارة فاختار ابن ابي  
 وليس منزه وهذا السيد المرتضى ان ابن النسيان حقيقته في ركن  
 السوطي كانت امره حاشيه وابوه غايبا لا يحتج شفا انتهى وفي  
 النهاية وان كان محققا في غير اورد الام وانهم في الاحتقاق  
 لا يكونون في الاحتقاق استواء الام خاصة اجماعا فان ذلك في  
 فاقا لا يشك في الام ويشهد الاول انتهى في بيان من شرط الاحتقاق  
 لا يشك في الام وقال المرتضى ان من شرطه في الاحتقاق ان يكون

وہابی

وقد ساء اعلم للمرقع المنسوب اليه في الايضاح بعد قوله على  
من انسابه خاصة دون ام خاصة على يد افعولها اختاره هذا  
من هذا الشيء في طبعه وان غيره وان ادرس لانه انما يصح في انساب  
حقيقه على انساب بالاب بدون الام خاصة ولعل في الحسن هو من  
كانت الام من بني هاشم وابوه من سائر قريش فان النسب على غير ذلك  
الحسن لان اسمهم يقول ادرهم بالابهم وهذه النسب الى اخفاء الامور  
عند الناس وانما اصح الاطلاق الحقيقي والاصح الادراك الى الحجاز  
على انسابه كما تفرقة الاصول التي وفي السنج بعض المصنفه في  
منه من الام قولان الاستحقاق قول المرقع لغوا المحجر وهذا في  
امان قافا وعدا والاصح الاطلاق الحقيقي وقال الشيخ هو انهم  
وان ادرس بعد الموقوف ادرهم بالابهم رواية طارده عيسى بن  
عقيل من كانت الام من بني هاشم وابوه من سائر قريش فان النسب  
قول وليس من النسب الى النبي وفي المذهب بعد قوله استحقاق من  
ينسب اليه بالام قولان انهم انه لا يحق ان يقول من ينسب اليه  
بالام اذ كان ابوه عراشي على حق النسب الى الابل والابن قال علي بن  
الاصم في الاطلاق الحقيقي وضعت الاطلاق في الحسن هذان ابني  
امان قافا وعدا واجب بان الاطلاق يقتضي الحقيقة مع عدم  
العارض وهو موقوف على ما في محامد بن رواشان قال الشيخ يدل  
واختاره في غيره وان ادرس واكثره على انهم انساب  
انما يصح حقيقة اذ كان من جهة الاب عراشي الا انهم يقولون















بمعنى اجماعهم عليها وان نقلها في غيرها لم يكن لها ما انفاد في  
بين العلم والمعرفة بالحق فيجب ان يكون متواترا والاولى  
جاء ما يتفق من ارباب الفلاس على ان العلم بالحق لا يكون الا في  
المعقولات لا في الحوادث وهذا هو الحق لا في غيرها ما كانت في  
الادنى خاصة ودرجته الشاهد في ان بانه يقضي ان العلم بالحق لا يكون الا في  
وذكر اختصاصه بحدود النورانية وهو جليل لو كانت الاخبار المتقدمة  
بما على الاطلاق صالحة لاثبات هذا الحكم لكنها لا تنفي في حقها بل هي  
الحق في الماهيات الاصل على موضع الوقوف انما هو حسن الولايا  
الضعف باطلاق فتوى اكثر من ان في جملة اخباره ما يوجب بل يحتمل  
عده بطون الاودية والحق الاخران بما يعلم قائل بالحق من الطائفة فاذا  
الحجة لا تطلق كما علمت في سماع كثرة الروايات بغير التمسك بها  
بالعادلة الظاهرة والمباينة في غير ارضية تروى واحدا فيقال بل  
هو اطلاق الشئين على وزاد في لفظ التمسك والقاضي في غيره التي تنفي  
والطبيعي للوحي في التمسك بوقوعه في الاخرى ثم يفرق في حقهم  
والقائل بالتسليم والتسليم كما هو في سماع كثرة الروايات وان كانت  
مطلوبة في مرتبة ضعيفة انها معجزة بالشرعية العظيمة المقطوع المحكية  
التسليم وكذا وضعت في حقهم كمالها على الاول ان علمها على الاحكام  
وفي الاخر ان لا يكون لها من الخلاف والحق في دعوى الاجماع وتكون  
وحيث اخبرني الشيخ الثاني من المسامحة بحرم التسليم في حق الامام  
حال ظهوره الا باذن منته فان التسليم في حق من كان غاصبا وكلماء  
ان حصل الامام فيعرف اليه بجملة اخباره في حق من عليه ما شاء والضعف

العلم

وضعه في اربابه على قدر حاجتهم ومنزلة من هو في حقهم وفي الحق قال  
لا يجوز ان لا يكون في حق من هو في حقهم الا ما لا بد منه في حق من لا يكون  
على ذلك الا بالكلية وفي حق من هو في حقهم لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
ظهوره الا باذن منته ويعرف الحق بالجمع وجوده كما ان التسليم في حق من لا يكون  
الرسول في حق من هو في حقهم لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
التسليم على قدر حاجتهم ومنزلة من هو في حقهم فان التسليم في حق من لا يكون  
كما روي في التمام وذكره الشيخان وجماعة من علماءنا ومنه ان ادريس  
وفي التذكرة ما يوجب الامام في حق من هو في حقهم لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
بل يعرف الحق بالجمع اليه في حق من هو في حقهم لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
الاخرى الا صانق التسليم على قدر حاجتهم ومنزلة من هو في حقهم فان التسليم في حق من لا يكون  
الاصل في حق من لا يكون فان كان في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
ويفضل بعضهم على بعض في سائر احوالهم في حق من هو في حقهم لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
وزيادة الحاجة وحكمنا انما في حق من هو في حقهم لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
بعدم مطلقا مع وجوده وعدمه في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
انما في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
مطلوب كان غاصبا ولو حصل له ما لا بد منه في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
تسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
انما في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
الاقتال الكثرة ومنها من في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
في ذلك حاله حضوره وغيبته الاما في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون

العلم

الاقتال حال الغيبة واختلاف بين النسخ بالحق في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
ولا يجوز التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
لجواز التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
فيما يكسبه من الغنائم على اشكال في الاول والاخر وهو قول جماعة  
الرياء وابن المنذر وقال ابو ثور لا يجوز لتا ان علمها على الاحكام  
بعض الرأيا لكان رواه الجمهور ولا بد ان يكون الحق في المالك في حق من  
العدة لا يفرق التزكوة بنفسه في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
لشيعتهم السالك في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
ثم التمسك من الامام بكونه في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
ذلك من دون اجماع حقه من علمها في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
قد ثبت انه يجوز اجماع الشيعة في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
اخرج من حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
اما ما قاسمنا به وطلوها بالكتاب التمام انما في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
الاكثر لشيعة السالك والناج والناج والناج والناج والناج والناج والناج والناج والناج  
احكام النسخ من الامام بدون الاشارة ذلك من علمها في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
وفي السواد ما لا يثبت في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
بالاخصر بعد غيرها ما لا يثبت في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
ذلك في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
الاخصر في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون

قال

على حاله قال في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
انما في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
قائمة بالعلم التي سكت في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
ولم يروى الا من هو في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
الاكثر لشيعة السالك والناج والناج والناج والناج والناج والناج والناج والناج والناج  
وهو كل من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
الموت وحياته في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
عليه لا حصر ان يتصرف في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
من ذلك الا باذن منته في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
ولما كان التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
لما حاصره في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
تسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
من ذلك التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
الموت وحياته في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
عليه لا حصر ان يتصرف في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
من ذلك الا باذن منته في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
ولما كان التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
لما حاصره في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
تسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون  
من ذلك التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون التسليم في حق من لا يكون

العلم



من لا يملك جميعه عند غير من وجب عليه من ذلك الحلال لا ان يملكه  
ما يملكه الحلال اما الحلال واما الباطل فليس له ان يملكه  
ثم ان من كان له ارضين وقد غصبوا شيئا من حقوقه  
بالايمان ومن غصبها بالباطل من المالك والمساكين والاراد  
بالمساكين ان يملكوا الا ان غصبه حقوقهم ويغصبه ذلك المالك  
انه اذا ربح في ذلك الميزان لا يخرج منه الحق بل يملكه فربما  
وذلك في البيع والاركان بنيت بالباطل والاركان  
وان كان ذلك كله لا يملكه او بعضه ولا يملكه  
اربا بالحق اما باخر المالك فحقا العلة في المثل ان كان  
والاراد بها الجاري التي بين من دار الحرب فانه يملكها  
وان كانت باخر الامام اذا كانت الغنيمه اذ قد بعها مع الاذن  
قال في من ليس له من بيعه في التحليل بل يملكه المالك او المالك  
وهو من غصبه بعضه من الارواح وبقا فله من عيار من استغنى  
الى الموده المستثناة في الارواح وبقا فله من عيار من استغنى  
ذلك من جميع ما عيب فيه الحق فلا يكون مخصصه الارواح والمساكين  
والمساكين فالحق في البيع باخر المالك وفرض المالك ما يتخذه من ارض  
سكن فان زاد مع الباطل من الارواح او من الارواح يملكها  
ومرر الاصل الى المالك المتاجر ما يشترى من الغنيمه الماخوذه من اهل الحرب  
المباحة في الغنيمه وان كانت باخرها وبعضها للامام وبعضها له او ليس له  
الغنيمه من المالكين فلا يملكها المالك من الارواح المالكين  
استثناه

من لا يملك جميعه عند غير من وجب عليه من ذلك الحلال لا ان يملكه  
ما يملكه الحلال اما الحلال واما الباطل فليس له ان يملكه  
ثم ان من كان له ارضين وقد غصبوا شيئا من حقوقه  
بالايمان ومن غصبها بالباطل من المالك والمساكين والاراد  
بالمساكين ان يملكوا الا ان غصبه حقوقهم ويغصبه ذلك المالك  
انه اذا ربح في ذلك الميزان لا يخرج منه الحق بل يملكه فربما  
وذلك في البيع والاركان بنيت بالباطل والاركان  
وان كان ذلك كله لا يملكه او بعضه ولا يملكه  
اربا بالحق اما باخر المالك فحقا العلة في المثل ان كان  
والاراد بها الجاري التي بين من دار الحرب فانه يملكها  
وان كانت باخر الامام اذا كانت الغنيمه اذ قد بعها مع الاذن  
قال في من ليس له من بيعه في التحليل بل يملكه المالك او المالك  
وهو من غصبه بعضه من الارواح وبقا فله من عيار من استغنى  
الى الموده المستثناة في الارواح وبقا فله من عيار من استغنى  
ذلك من جميع ما عيب فيه الحق فلا يكون مخصصه الارواح والمساكين  
والمساكين فالحق في البيع باخر المالك وفرض المالك ما يتخذه من ارض  
سكن فان زاد مع الباطل من الارواح او من الارواح يملكها  
ومرر الاصل الى المالك المتاجر ما يشترى من الغنيمه الماخوذه من اهل الحرب  
المباحة في الغنيمه وان كانت باخرها وبعضها للامام وبعضها له او ليس له  
الغنيمه من المالكين فلا يملكها المالك من الارواح المالكين  
استثناه

فتبين من تمامه في هذه وفي المذهب قد ثبت في كل ما يملكه  
غزو من الحشر في اموال على اختلاف اديانها وانتم من اهل  
فوق حال المصير وبسطه يتصرف في غنيمه ولا يجوز للمساكين ان يملكوا  
يخصه الا باذنه وان تصرفه في غنيمه كان غاصبا وان كان غاصبا  
محبة اختار عمل الله عليه ووقا به ونفسا في دولته وحرمه  
في غنيمته فما يصنع بالحق فيه اربعة اقوال آتت من اهل المذاهب  
المالك والمساكين والمساكين في الغنيمه في المذاهب في ذلك  
الى باخره وبه روايتان لا تتفق من تصرف في الغنيمه او ضعف  
استاد وهو اختياره في المذهب وهو العلامة عنه وعبارته في ذلك  
قائل للاعمال واستمر في ذلك لا ينقل الا ان كان يملكه في حال  
والاجام والمعادون ومرات الحرب كله ذلك الامام في حال الغنيمه  
بما هو لنا ذلك وتدل ان يكون مراده بذلك هو مملوك الامام  
يملكه الامام او يملكه الامام من الغنيمه من الغنيمه  
ما كان للامام من حال الغنيمه من ربح الجبال والارواح عند الارواح  
من اصحابها لا يباح شيء للمساكين ولا للمساكين ولا لغنيمه الارواح  
بنص الكتاب في ابي بكر برواية شاذة وجميع العلماء على ان الا  
ليس من غنيمه في ابي بكر الى غنيمه وان ابر القدر الى امواله او في  
به الامام بوصول اليه وهكذا ووصول النصف الاخر الى المصنف  
وهو قول ابي الصلاح القائل ببيع المالك والمساكين والمساكين  
خاصة ومعنى المالك ان يشترى الانسان ما هو مملوكه من الرقيق  
ما هو مملوكه

كما لا يملك جميعه عند غير من وجب عليه من ذلك الحلال لا ان يملكه  
ما يملكه الحلال اما الحلال واما الباطل فليس له ان يملكه  
ثم ان من كان له ارضين وقد غصبوا شيئا من حقوقه  
بالايمان ومن غصبها بالباطل من المالك والمساكين والاراد  
بالمساكين ان يملكوا الا ان غصبه حقوقهم ويغصبه ذلك المالك  
انه اذا ربح في ذلك الميزان لا يخرج منه الحق بل يملكه فربما  
وذلك في البيع والاركان بنيت بالباطل والاركان  
وان كان ذلك كله لا يملكه او بعضه ولا يملكه  
اربا بالحق اما باخر المالك فحقا العلة في المثل ان كان  
والاراد بها الجاري التي بين من دار الحرب فانه يملكها  
وان كانت باخر الامام اذا كانت الغنيمه اذ قد بعها مع الاذن  
قال في من ليس له من بيعه في التحليل بل يملكه المالك او المالك  
وهو من غصبه بعضه من الارواح وبقا فله من عيار من استغنى  
الى الموده المستثناة في الارواح وبقا فله من عيار من استغنى  
ذلك من جميع ما عيب فيه الحق فلا يكون مخصصه الارواح والمساكين  
والمساكين فالحق في البيع باخر المالك وفرض المالك ما يتخذه من ارض  
سكن فان زاد مع الباطل من الارواح او من الارواح يملكها  
ومرر الاصل الى المالك المتاجر ما يشترى من الغنيمه الماخوذه من اهل الحرب  
المباحة في الغنيمه وان كانت باخرها وبعضها للامام وبعضها له او ليس له  
الغنيمه من المالكين فلا يملكها المالك من الارواح المالكين  
استثناه

ما هو مملوكه







الامام ومقرها بعض الامم بغير الزيادة وفي السراي من الرخ و...  
منه الى المكنة المستغنى في وجوبه كمنش الارياح وبطرس الذي...  
استنار من الزمزم من وجه ما يجزئ في كس على ما فلا يفسد الارياح...  
في المشي نفل باع على كس على اباضة المناج في حال ظهور الامام...  
عنيت لكن حكمت خلافا في فلكه الزمزم وفرت المسان ما تحتها ما...  
يختص بالامام من الارض او من الارياح بمعنى ان يستثنى من الارياح...  
ممكن قاروا مع الحاجة ورجع الاول الى انقال الباء في زمان الغيبة...  
وانتفى الى المستغنى من الارياح والامام ان يكون المراد بها...  
ما من الحسن طلقا وفرت المسان ما تحتها في الغنم الماخوذة من...  
في حال الغيبة وان كانت كرها او بعضها للامام ومقرها ان...  
متعلقا الحسن من الحسن فلا يفسد على المنش في الارياح التي في وجه...  
بعض ما يكتسب من الارض والافعال الحقة بهم وهو يرجع الى انتقال...  
ان كلام الامام في هذه الاوقات مختلفة في الكلام صحتها في موضع الاول...  
المناج في المشهور من الاحتجاب بفوت الرضوض في المشي في زمان الغيبة...  
وهو الصبي الثاني المساني والمارة والحفما المشي المناج وبنوع...  
كثرت المسان في ظاهره فخصص الحكم بهذه الاشياء التي دونها...  
نما على نوراني والمناج بالمتخذ من الامم من الانتقال في...  
بين ان الحكي على الارض المور في زمان الغيبة را على بعض المناج...  
الاحتجاب عليه ان ضاها على المناج في الرضوض في...  
بغير حجة على ان يكون في هذه الاوقات على الاجازة الى على ابا...  
لشبه

لشبه كما يظهر من حقا جنتهم ولا اعتقاد من على الاخبار...  
الارض العورة ما يجرى بها وانما هو من على اباضة...  
فيما المشي في زمان الغيبة وهو الصبي المشي الى ابا...  
الارض والافعال اباضة المشي في زمان الغيبة...  
وهو الصبي المشي في زمان الغيبة...  
حال غيبة الامام فقال القيد وقد اختلف قوم...  
قد عرفت على فريقين منهم في ان قال فقال الامم...  
الامام وما ورد في الرضوض من الاجازة...  
ان من ان الارض تظهر كمنوزها عند ظهور القائم...  
ولم لا يجان على كمنوزها عند ظهور القائم...  
وقد راى المشي على طريق الاحتجاب قال وليست...  
من الصواب وبعض يرى على الصواب...  
قبل ظهوره وفيه من يفتي به في غيبه...  
اذا ادرك قيامه فان ادرك قيامه...  
الثقة والولاية ثم على هذه الشرا الى ان يظهر...  
عندي او يخرج من تحت ما تقدم لان الحسن...  
عنيت بما لا يشاء اليه في وجهه...  
ايصال اليه او وجود من انتقل الحق اليه...  
يعود عند ظهوره مستورا فلا يجرى...  
فيما على حسب التفرقة في الامم...  
لشبه

لشبه

الى من يقوم باصلها الى تحتها من اهل الزمزم...  
وهذا هو الذي منع ما وصفناه في مشي الحسن...  
وجعل الشرا في زمان الغيبة...  
في الزمان لم يعد احدا من في ذلك...  
صاحبنا في هذا الباب لعدم ما...  
في هذا المشي...  
خطا في وقت في غير المملوك...  
الحق في ان وقال في السورة...  
في زمان الغيبة...  
يعرف ان جارية حال الاستمرار...  
بجواز العمل عند انقضاء الاحتمال...  
قوم ان يجزئ ما دام ان...  
شقي من اخوانه ليس له...  
الى ما جاز ان اظهر ويوصى...  
ما ظاهرا عند قيام القائم...  
اقام للامام بعض الزمزم...  
على انما المجدد...  
وعلى هذا...  
تفرقة...  
في...  
من الذين...

حالي انهم وفي النهاية...  
قد اختلف قول...  
تفسير...  
والما جاز...  
وي...  
ما وصى به...  
تخرج...  
لما ذاق...  
الاخر...  
ينبغي ان يكون...  
المشور...  
الى...  
ذكر...  
الاول...  
ينبغي ان...  
الى...  
بالا...  
وهو...  
الى...  
بعض...

لشبه







مفتوح

مقصود في زمان مخصوص انتهى في الاشياء الصدم والكشف عن الفطر  
مع الزيف بل ان في زمانا وفي وقت واحد في زمانا انتهى وفي الفطر  
لغة الاسكان فخرنا طولين النفس على الاستماع عن الفطر مع الزيف انتهى  
وفي الفطر الصدم الاسكان في الشرح جبا عن الاسكان عن شيا محض  
في زمان مخصوص على وجه مخصوص انتهى وفي الثاني الصدم والكشف عن  
مع الزيف انتهى وفي الارشاد الصدم هو الاسكان مع الزيف انتهى وفي الارشاد  
الصدم هو طولين النفس لانه غير على النهاية التي وفي البيان الصدم على  
الاسكان المطلق فخرنا اما الاسكان عن الفطر مع الزيف فكل هذا  
على الثاني والنية على طولين النفس على الاسكان هنا فكل هذا  
على الثاني والنية على الثاني وفي الدمار واختلفت عباراتهم في هذا  
فقر العنت بانه الكف عن الفطر مع الزيف فكيف في الجس فخرنا  
الفطر على الكف عن غيره ومع الزيف فصل اخر به الكف عن  
الفطر بل الزيف لا يسمي صوما شروا ونقص فخرنا بل الكف عن الفطر مع  
النية وفخرنا وفي كسب متناول الفطر صوما فان عدم الكف في كل  
الحركة عن الاول ان المارد بالنية الشرح وحسب يتفق في الزمان المحض  
وعن الثاني بان الزناول على وجه النسيان لا ياتي الكف او ياضا فخرنا  
بعدمه واور على انصار الفطر عبا عن مقصد الصدم فكل هذا  
فان الكف امر من فكل الكف يد الحركة عن الاول ان المارد  
ما صدف عليه وكل من سمع الصدم في تعريف في قوة الكف  
وعن الثاني فكل الكف اول ان المارد

وہو

[illegible]



























الحزب

[illegible][illegible]

18

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱













والتحقيق في هذه المسئلة

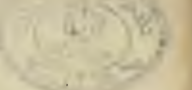
مستقيمة التي والحق الشاهدان بذلك كل واحد من جانبين... مستقيمة التي والحق الشاهدان بذلك كل واحد من جانبين... مستقيمة التي والحق الشاهدان بذلك كل واحد من جانبين...

في هذا الموضع... في هذا الموضع... في هذا الموضع...

لكن

من صفات النفس كان من غير محال... من صفات النفس كان من غير محال... من صفات النفس كان من غير محال...

في الحقيقة... في الحقيقة... في الحقيقة... في الحقيقة... في الحقيقة...



التحقيق في هذه المسئلة... التحقيق في هذه المسئلة... التحقيق في هذه المسئلة... التحقيق في هذه المسئلة...

الذي















وفي الذرية فصل سبع يتعلق حكم القضاء  
والقضاء في الألف بالروايات  
أيضا لا اعرف في ذلك خلافا بين  
الاصحاب

الأخبار السفيضة

و محمد بن عبد الله بن محمد

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a name, located at the bottom of the page.

وفي العشر السوا. ابن  
قضا في الحج اثن في  
الشرايع وقيل في القضا  
وهو الاية وكذا في  
لو كانت خلاصة

۳۴۵

[illegible]



انسانی را در این دنیا  
و لکن تو بفراوانی  
درین عالم الهی  
اجتناب از این ادریس  
و هر چه بدین  
عمله فی الباطن

وہو

وفاء الهمزة

فَصَوِّدُوا رَأْسَ الْوَلَدِ فِي  
أَوْضَعٍ مَّا إِذَا كَانَ الْبُحْبُوحُ  
عِنْدَ رَأْسِ الْوَلَدِ لَوْصِلَ إِلَى  
رَأْسِ الْوَلَدِ الْوَلَدِ



[illegible][illegible]

والوسيلة في هذا الموضع الكثرة والنسب والاجتماع على التمسك بكونه كونه في نفسه  
التي هي في الحقيقة على الاشياء والاعيان في نفسه وفي خلافه في انفسه في نفسه في نفسه  
فقد كانت قد حلت في الاشياء والاعيان في نفسه وفي خلافه في انفسه في نفسه في نفسه  
الغضا والكفاية والشأن في هذا الموضع في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه  
الغضا دون الكفاية والشأن في هذا الموضع في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه  
سواء في الكفاية والشأن في هذا الموضع في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه  
في الاشياء والاعيان في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه  
في شهر رمضان المبارك في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه  
تسعين اذ يعلم تسعين في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه  
صفر في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه

[illegible]



















قراضات المقبر  
التحسين

تصانیف

[illegible][illegible]

الحسن

[illegible]











في المسألة الأولى في ذلك  
 لا يكون الخريف والشتاء  
 لا شمس في النور والحرارة  
 الشمس في النور والحرارة  
 الخريف والشتاء في النور  
 وحرارة الشمس في النور  
 وهذا مكان في النور  
 وفي الكفاة اما الاول

صحیح باطنی نشانی

هذا ما كنت ههنا  
 والابن العبد  
 كتبها فلان بن فلان  
 بطلب بانقضاء ما يدر  
 تحصل القيان انه  
 العبدان الا فانه  
 ودخل الليل فظلم  
 الفضا على الاشجار

وقال الفقيه ومن من الشمس  
قد غابت لها من في الغم  
وذكر في نظم من انه لم يكن  
خاصة في ذلك الحال حسب  
طبيعة النفساء صمد

غلبه











[illegible]

اوخره فائده نتي كان الامر على ذلك لانه ثلث كفارات على الحج وكنسك بار واداء ابو  
 جعفر بن بابويه روعن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري عن علي بن محمد  
 ابن شبيب عن حماد بن سليمان عن عبد السلام بن صالح الهروي قال قلت لابي اسحاق  
 بن رسول الله قد روي عن ابينا ع فيمن جامع في شهر رمضان او في طائفة  
 ثلث كفارات عروي عنهم ايضا كفارة واحدة فبأي الكبرن اخذت قال ما احببت  
 فمتي جامع الرجل ما او اضطر على امر في شهر رمضان فبأي ثلث كفارات عروي  
 قريبه وصيام شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا وفضا، ذلك اليوم وان  
 كان كل جملة او اضطر على حلال عليه كفارة واحدة او اضطر على هذه الروايات  
 ابن محمد بن عبدوس النيسابوري ولا يخفى الا ان حاله كان تقصيرا في الحج  
 سبعين بالعل بابا واعلم ان تاويل الشيخ الرازي الاول في فتاوى الاصلية على ما روي  
 على اختياره لذلك الا لا يخفى على الروايات المتوجهة على عملها المتداول في شهر  
 اجماع كفارة واحدة قلما يصالح البراءة وباركاه قدس الله عن في العي في الشهر  
 في رجل اضطر في شهر رمضان ففعل ما رواه واحد من غير غيرة قال عوفي في شهر رمضان  
 شهرين متتابعين او اطعم ستين مسكينا فان لم يفعله تقصير عليه في الحج وعرفان  
 الروايات المذكورة في الباب بعد التثنية على السواء عمن مطلق الاضطرار في الحج  
 للحج والتمسك ونزل التكليف في الجواب عني في الخال في الحج المتعين  
 الخامس الاطعام لكل مسكين مد على الاظهر الشهر ولا يفرق في ذلك بين  
 والشعبه والروايات المتقدمة في كل مسكين مدان وفي الاثره الواضحة في العلم  
 مد لكل مسكين قدما في كل مدع بالروايات الواضحة عني في شهر رمضان  
 باركاه عند الزبير عن الصادق في كل شهر رمضان على كل مسكين

سجد اكال عليه عشرة صاعا على مكيون مديون النجى الى الكس روي  
 الى ابي عن الصادق وقد سار عن الصائم عليه عشر حتى يخاف الى نفسه  
 قال يرب بقدر ما يمكن معه ولا يرب حتى يروي وفي الخبر وهو صيد  
 الا قرب عدم وجوب التقاء ولو يرب زيادة على ما يمكن من الرق ومن الكفا  
 والكفا في وقت المشي بعد تقاعها والرواية مناسبة للذهب لانه في كل الفرس  
 اخذ اثني عشر فحل في عليه التقاء لا الوجه عدم الجواب لانه اذا خسر قبل  
 ما يمكن معه مخافة كان منزلة الكفر ولا ان التكلف في كل واحد واحد  
 فانه يرب زيادة على ذلك وجوب عليه التقاء والكفا وان الساجع لو خرج  
 اثني عشر صاع ثمانية عشر طافان فخر تصديق ما وجد لعصام استطلاع فانه  
 استعمل ان ياتي في سطة عن الكفا في وقت المشي فذهب اليه علاء واولئك  
 قالوا في ما في الخلف لو خرج هذه الثمن فرب عليه صعد ثمانية عشر واولئك  
 في الخبر يرب ما يرب وروى وقال ابن الجند والصدوق محمد بن بابويه في الخبر  
 باين من الاخرين في الخبر انما هو اعدا على من لم يرب او اعدا على من لم يرب  
 فذهب اليه في الخبر انما هو اعدا على من لم يرب او اعدا على من لم يرب  
 في رجل اخبرني عن رجل كان في غزاة قال يقول ثمة او يصعد شاة  
 من ابي عن ابي عن ابي عن ابي عن ابي عن ابي عن ابي عن ابي عن ابي  
 بعينه انما هو اعدا على من لم يرب او اعدا على من لم يرب او اعدا على من لم يرب  
 فذهب اليه في الخبر انما هو اعدا على من لم يرب او اعدا على من لم يرب  
 واما في عشرة ما بين ثمانية واما في عشرة ما بين ثمانية واما في عشرة ما بين ثمانية  
 الحديث الذي في كتابه من طريقه في الخبر انما هو اعدا على من لم يرب او اعدا على من لم يرب

ولان الاصل في خبره بين الصوم والصلة فلهذا ما تقرر عليه في الخبرين  
وفي البسوط وسوجب عليه صوم شهرين متتابعين فوجهه صام ثمانية  
عشر يوما اثنين وهذه هي عبارة الشارع قال في المسالك بعد نقلها هذا  
مع انحصار الوجوب في الشهرين اما لو كان بخلافهما وسوجب كل كفا  
روضان كان وجوب الثمانية عشر شهرا بالخبر عن انحصار الثلاثة فلا  
بالص والاصح ان يخرج في صوم الثمانية عشر وبين ان يصدق في تمامها  
جميعا في خبر زرارة وفي خبر عن الصادق ع ان شهرين وفي المراسل الخلق  
وجوب الشهرين يشهد بالوجوب كفاية او فتره ما في معناها وفي الخبرين  
في الكفاية تعيينا او تخيرا وهو شكل على الظاهر ذكر المستند وتام الخبر  
الاقتبال الى الصوم الثمانية عشر بعد الجزع من الوصال الثلاثة في الكفاية  
لكنها ضعيفة المستند بانها على احتمالين مرار وهو محمول على غير ما جاء به  
مبارك وقد ذكرنا العللة في الخلاف ولم يورد فيه مدحا ولا نقدا فلهذا  
التعلق بما رواه الاجل الانتقال بعد الجزع من الخصال الثلاثة في الكفاية  
الى التصديق بالمكن كما اخبرنا ابن الجنيب والمصدق في المستند  
ابن سنان الدال صرحا على انه اذا لم يتمكن عن التقى او العدم او الاطعام  
نصديق ما يطبق وجميع الشهور من سن الرجبين بالخير واليسر  
وهذا الخبر في صوم الثمانية عشر المتتابع الاطلاق لا خلاف في الجزع  
فمن لا يجادل عن صوم شهرين متتابعين كفاية في شهرين في الشهرين  
انطق الخبر في الثمانية عشر وفي هذا الخبر ان الجزع في الشهرين  
قائمة الشبهة علما ان اصلها في عدم التسمية في الخبرين في ما رواه زرارة

الانسان







ان تغاير جنس المنظر بعد الكفاية سواء اخذ الزمان او الكفر من الاول  
او الاوان اخذ جنس المنظر في يوم واحد فان كفر عن الاول بعدت الكفاية  
من عدم تكرار الكفاية مطلقا انتهى وفي المذهب فان كان في يوم واحد  
فغير سائل الاولى الجماع وغير ثلاثة افعال الاول التكرار مطلقا قاله  
السيد والسيد لا يرون من الرضا ان الكفاية بتكرار الوطء لان  
الاسكندر اوجب كرمه في الوطء في كرمه رمضان الثاني عدم مطلقا  
قال الشيخ وابن حمزة واختاره المعتمد والعلامة في التذكرة لاصالة  
الاشهر من الزايد عاود في عليه الاجماع وعدم التحصن لان الوطء الثاني لم  
يقع في موضع فحاشا لا تكرار الكفاية التكرار الكفاية في التفصيل وهو  
التكرار مع كمال التكرار وعدم وقوعه في علي التناهي من الجماع  
ولا تكرار الكفاية بتكرار مع اتفاق وعدم تحلل التكرار اجابا التناهي  
تحلل التكرار مع اتفاق السبب تكررت عند العلامة الشهيد واولي  
بالكفر مع اختلاف السبب وفي عدم التكرار لاصالة البراءة التام تغاير  
السبب بالاكل والجماع بوجوب التكرار لتعلق الكفاية على الاكل والجماع مطلقا  
وهو اختيار العلامة في عدم اختلاف سواء كفر عن الاول واختاره  
الشهيد قال الكمالي لا تكرار مطلقا وان وجب لاسكندر التكرار في  
والكفاية يجب بالاحصاء الوطء وبعد عدم الصوم الصحيح انتهى وفي الشيخ  
اللافتي قال لا يكره من تكرار الكفاية ثم قال لم يفتي في هذا  
توضيلا في هذا وان التكرار ان يكون من جنس واحد او من جنس

والثاني

والثاني ان ياكل او يشرب فانها متكررة سواء كفر عن الاول او لا  
لان كل واحد منهما مستقل في اجاب الكفاية فلا يخرج عن ذلك  
الجماع وانما اشهد الاطراف بحسب عليه لاسكندر عليه التماس ويحكم عليه  
فعل المنظر في الكفاية والاولى لان ياكل ثم يشرب اما ان يكون  
قد كفر عن الاول او لا فان كفر بتكرار كفاية من العلة ان لم يكره لم يكره  
لان وجوبه مطلق على الجنس انما هو على ما هو غير متعدد فلا يتعدد  
مقتضاها انتهى وفي حاشية الشرح للشيخ على الاجماع التكرار مطلقا سواء تحلل  
التكرار او لا وسواء اتى بجنس الوطء او يتعدد ويحصل التكرار في الاكل  
الشراب يتعدد بالازدراء وفي الجماع بالعود بعد النزاع انتهى وفي الك  
واما في اليوم الواحد قاله تكرارها بتكرار الجماع ومع تحلل التكرار  
ومع اختلاف نوع الوجبة طامع اتفاقه فقال في الدرر المنيرة لا تكرار مطلقا  
في المذهب جماعا واختاره الحنفية الشيخ على تكرارها مطلقا وهو الاجماع ان  
لم يكن قد بقي الاجماع على خلافه والافق الشريفين وان يتعدد ان يتعدد  
الازدراء والجماع بالعود بعد النزاع انتهى وفي الروضة وتكرار الكفاية  
مع فعله بوجوبه بغير الوطء مطلقا ولو في اليوم الواحد فيقولون لم يكره  
بعد النزاع او تغاير الجنس بان وطئ واكل والافق الشريفين اختلف  
التكرار من الغطيان وان الحد الجرح الوقت او اختلاف الالام وان  
التكرار من الغطاء والاكل كحكم بالحد الجرح في الجماع الوقت من قبل  
الكل في وجوبه على الشهادة وفي الدرر مطلقا وفي المذهب اجابا في قوله  
مطلقا وهو يخرج ان ثبت الاجماع على خلافه فتعد السبب بوجوبه

الامانة في على التداخل وهو متفق هنا واولو حفظ زوال الصوم بقاءه  
بالسبب الاول لم يمتد تكرارها في اليوم الواحد مطلقا ولو جرح والوطء  
ضعيف ومتحقق فتعد الاكل والشراب بالازدراء وان قل في التكرار  
اقامه مع اتصاله وان طال الوقت انتهى وفي المذهب الاجماع ما اختاره  
المعتمد من التكرار مطلقا انتهى وفي التذكرة والافق الشريفين في النزاع  
من يتبع من عدم تعدد التكرار مطلقا انتهى وفي شرح الشافعي انه لا تكرار  
في حاله من وجوبه بغير التكرار وانما تكرار الكفاية عدم التكرار مطلقا  
واختصاصه كزاد على وجوبه من التكرار فتعد الاطراف وهو متحقق  
بفعل يحصل به المنظر او ينفذ به الصوم وهو الظاهر المتبادر من إطلاق  
ما فيها من فاعدا الى مقتضى اصل صحيح القائل بالتكرار مطلقا بان فاعدا  
الاجاب بوجوب اختلاف المسببات وان الاصل عدم التناظر في الوطء  
ان الفاعل التكرار مطلقا لا على حقيقة ووجه اهم العلامة في المذهب ان  
الكفاية تترتب على كل واحد من الوطء في الجماع لا يكتفي بالاكل والشراب  
خروج المذهب عن مقتضاها حاله انما هي الى غيرها فلا تكون هذه المأثرة  
كل وجه من خلافه قال في تزيده ما رواه عبد الرحمن ابن عبد الله  
عن الصادق ع في رجل اخطأ يوما من شهر رمضان منكره قال عليه  
عشر مائة من عمره من جنس في الجماع في الصحيحين الصوم في في رجل  
بعثت يامه في شهر رمضان من جنس قال عليه السلام الكفاية مطلقا على كل  
بجماع ما عرفت فتقول لا يكره ان ياكل او يشرب او يجماع وجب عليه  
الكفاية بالحدوث الاول ولو عاود فثبت باطلا حتى ان وجب عليه الكفاية

طاهر

على ما اختاره من تفصيل  
انما ان تغاير جنس المنظر  
تعدت الكفاية سواء كفر  
عن الاول او لا  
ان كفر عن الاول بعدت  
الكفاية والاولى تعدت  
على الاول م م م



على شرح الشيخ محمد بن  
نعمان سوادى وبنو عليا  
من ائمتنا بالاسلام  
في فوائده على وجهه  
بسم الله الرحمن الرحيم

هو وفيه من اللطيف والنفيس ما لا يحصى في هذا الكتاب  
كما في غيره من كتب هذا المصنف رحمه الله تعالى  
والله اعلم بالصواب



4

سخنهای کلیدی

[illegible]

216

فصل



المقدور لا يحارصه ما عدا شهر رمضان من الواجب في الشهر كان  
 في غير المحقق فان منعه فيها موافق للشهور والاطوار على المشهور من  
 جهة الاخبار المستقيمة وفي المدارك هذه الاخبار كثرتها سليمة  
 من المعارض موافقة لقنوني الاحكام فيقتضي العمل بها وقد استثنى الاحكام  
 من المنع من الصوم الواجب بغير موافق احد صوم ثلثة ايام في ذي الحجة  
 الاية والرواية وتامتها صوم ثمانية عندهما من الافاض من حرقات قبل الغروب  
 بما جازها لا ويجوز الغدا وهدية الصيام من غير ان يفرغ من ثلثة ايام نذر يوم  
 معشره في نذر ان يصوم بغير او حذر في هذا اليك الشبان واتباعها  
 وسقط عليه التمهيد بما رواه عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن  
 قال سالت عن الرجل يجعل لثلاثة صوم يوم حتى قال يصوم ابد في الشهر الحرام  
 فانه مثل هذه الرواية على نذر يوم ما شرط على نفسه ان يصوم في الشهر  
 والحذر واستدل على هذا التاويل بما رواه عن محمد بن الحسن القفاري عن  
 احمد بن محمد وعبد الله بن محمد بن علي بن مزار قال كتب اليه بندار مولى اديس  
 يا سيدي نذرت ان اصوم كل يوم بيت وان انال امره ما يلزم من الكفاية  
 فقلت في رواية لا تترك الا ان علمت انك صوم في شهر والمرض الا ان يكون  
 نذركم وان كنت انطرت من مرضك فصدق بقدر كل يوم بسبعة ايام  
 قال ادا نذرت في يوم حتى وقال المني في المعية وكان صوم هذه  
 الرواية جوازها وهو المشهور وكان وجه صدقها الا ان كان على ما نقل  
 به احمد بن محمد بن الصوم في المرض اذا نذر في كل الايام في الشهر ولا يفعله  
 الكاتب لان مقتضى الرواية اخبار على نذر بقرآن الكسبية المستعمل

والله اعلم

والاحكام لا يقضي عدم التوضي لا ينافي هذا النذر وتعلق من الرقبة  
 انه استثنى من المنع من الصوم الواجب بغير موافق الصوم المذكور اذا علق  
 بوقت معين في حق وهو ما فرود على ما ذكره رواية ابراهيم بن عبد الحميد  
 المندرة كلها ضعيفة لا يثبت بها وجوب صوم بغيرها ما هو موجود منها سند  
 واضح ولا تخرج النافع للسنة الشيخ المعاصر والابن في وجوبه في ذلك  
 على الاظهر الا انه لم يعل عليه عامة من تاجر العبرة المستقيمة التي تميز من التواضع  
 لعلها متواترة وفيها الصحاح والموتقات وغيرها وهي ما بين غايته في جميع الوجوه  
 وخاصة بجله ما كان نذره وعذر خلافا للرقي في النذر المعين وان لم يثبت  
 بالسفر لانه وجوبه قد ظهر والمفيد في حكمه عند الفاضلان في العبرة لانه  
 فيهما في مطلق الواجب بغير رضاان وللصدوقين في خبرهم الصديق هذه  
 مع نذورها ومزكيتها كما مر في سبب في سبب المشرك انفق على ذلك على  
 منها فلا شك في ضعفها انتهى وفي النذرة ويجزم الصوم الواجب في السفر  
 النذر القيد به الى السفر وبدل الهدي وبدل البيرة للرفق عند جواز  
 الشرح في يوم عزته ووجع غرات من صومكم الى انكم لا تملوا والحق لا امل  
 خلافا بين الاحكام في نذر صوم رمضان في السفر وبدل عليه الاية  
 النذرة واختلفوا في نذر صوم من الصيام الواجب في السفر هذه النذرة  
 الى التعميم مطلقا وحكي عن الكيفية لا يجوز صوم ما عدا رمضان من الواجب  
 في السفر جواز على ما يابى به صوم غير اداء الصيد والاول اقرب لما رواه  
 الشيخ عن صفوان بن يحيى في الصحيح عن ابي الحسن انه سئل عن الرجل ينام  
 في شهر رمضان فيصوم فقال ليس من الزمان الصيام في السفر وجها لا كمال



الحديث وفي الشهر والذرة وسبب صوم ايام الحاجة بالمدن نذرا وان كان  
 وهو مستثنى من تكرار صوم النافلة سفر الفزرة السفر الحافظ على الصوم في  
 ذلك الموضع انتهى وفي المذهب واما النذر فله ثلاثة اقسام الاولى المنع وهو  
 الصدوقين والحنابلة في نذر الجواز وهو موقوف على نذر في الكراهية وهو  
 منه الشيخ والمحدث والعلاء واستدلوا على الرواية اما نعموا او منطلقا وهو  
 الاقرب ومعناه ان مقتضى نذره عن الخطر لا عدم تحقق الثواب عليه اصلا  
 ثلثة ايام الحاجة بالمدن والحق المقتضى الشاهد والصدوقان وابي اديس  
 الاعتكاف في موطنه الاربع انتهى وفي المسالك والاضار للصحيح والاعلى  
 المنع من الصوم سفر من غير تقدير بالواجب لكن ورد اخبار بغيره في الكراهية  
 على ما نقلها اكثر الاجماع على ان لا يلزم الادراك الكراهية لغير جوازها  
 وبين ما دل على الجواز وقد عرفت ما فيها الا ان دلالة النذر في مسانعة ما وكل في  
 الجواز يثبت من بغيره من اعمال الخير فاقول بالكراهية ليس به والمركبة بالنقص  
 ثلثة ايام من الصوم في السفر لانه من مكره العبادات في ثلاثين فيفضل الاحتياط  
 التامع المرض المستقيم بالصوم اما في اداء المرض او عدمه الروايات في  
 الصوم اجماعا وفي النذرة لا اجماع فافيد في الشهر على ما بينا وقال في  
 والسلمة من المرض اذا كان الصوم موقوف على وجوبه في نذر العبادات  
 ولا نعم في خلافها وقد اجمع اهل العلم على ابا الفيل في قوله قال الله تعالى  
 فكم مرضيا او على مفرقة من ايام اخر اذا ثبت هذا فنقول في المرض الذي يجب  
 معه الاضطرار ما يزيد في مرضه لو صام او يبطئ البرق معه وعليه اكثر العلماء  
 حكى عن قوم الاعتقاد بهم بامس العذر على مرضه وازاد في المرض اذ لم يزد وهو ضعيف  
 لان المرض لا يوجب الشارع لرضا بطلان اختلاف الامراض فان هذا ما يفتوا به

وهنا ما





به الامام الثاني عليه السلام في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة  
 النظر الى عموم الكتاب وان كان السؤال خاصا وما رواه ابن بابويه في  
 عن عماد الدين في الصحيح عن ابي عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله  
 واخطر الا ان يكون رجلا سقيا الى صيد او معصية الله او طلاق عده وخطا  
 والاضار واصل حد الاستفاضة التواتر ثم قال او استثنى الاحتجاب من  
 تحريم الصوم الواجب في السفر مريض كما قال المصنف الاصل صوم ثمانية ايام في  
 بدل الحديدي خالفه ابن ابي عمير في وجوبه في السفر اثنى عشر يوما  
 عشر يوما من افاض عن عرفات قبل عزو الشرح عن مستند الحكم في  
 كتاب الحج الثاني من نذر يوم وشروط في نذر ان يصوم سفر او حضر او حضر  
 ذهب الى نذر ان واتباعها الى انه يصوم في السفر الرابع كنية السفر والعي  
 به من نذر في عام عشرة في غزيرة او سفر علم ثلثون متروا في الاقامة ولا  
 خلا في هذا الحكم ومستند قول ابي عبد الله في صحيحه معوية بن وهب في  
 افطرت فحرت واذا فطرت افطرت اثنى التماس اختلف الخطاب في صيام  
 التطوع في السفر فقال القدير لا يجوز ذلك الاثني ايام للحاجة بغير النية او  
 من مشاهد الاثني وقال الشيخ في النهاية ويكره صيام التواتر في السفر على كل حال  
 وقد رجعت روايته في حوزة ذلك عن علي بن ابي طالب ما رواه الا ان الاموط  
 وقال ابن بابويه في المحقق في السفر فاما صوم التطوع في السفر فقد قال القائل  
 ليس من البر الصيام في السفر وقال في المحقق في السفر فاما صوم التطوع في السفر  
 استثنى من التطوع صوم ثمانية ايام الى جهة في مسجد النبي صلى الله عليه وآله  
 في الحادي الاربع وقال سائر الصوم الى اخر تطوع الاثني ايام للحاجة بالنية  
 وصوم يوم النذر اذا علم بوقت حرق في السفر وصوم الايام للحاجة والاطلاق في السفر

من التطوع مطلقا الاثني ايام للحاجة عند الضرر من خاصة الاحتجاب المستفص  
 الذي انما ان الصوم ليس السفر البرد على ان من سافر فيه واخطر الصوم  
 اعم من النية والناظرة وصحح زرارة عن زرارة عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
 في السفر شهر رمضان وغيره وصححه احمد بن محمد الطغفاني ان كان الصوم  
 لا يتم له الا بعد ان يترك عن صوم التطوع قال الشيخ في التذنب بعد ان  
 او رده هذه الرواية ولو جازها وطا هذه الاحتجاب لقلنا ان صوم التطوع  
 في السفر فطور كما ان صوم الفريضة فطور غير انه قد ورد منه من الرخصة ما نقلنا  
 عن الحنفية والكرامات ثم اورد في ذلك رواية ابن روم احد بها طريق فيه  
 عده من الفضائل الجاهل عن ابي عبد الله عن رجل عن ابي عبد الله  
 قال خرج ابو عبد الله من المدينة في ايام بعيث من شعبان فكان يصوم ثم  
 عليه شهر رمضان وهو في السفر فافطرت ففعل الا تقدم شعبان ونظر رمضان  
 فقال ثم شعبان الى ان تمت صمت وارتفعت الا وشهر رمضان عن من الله  
 عز وجل على الاطوار الثانية رواها بطريق ضعيف جدا عن الحسن بن سالم  
 الجواليقي عن رجل قال كنت مع ابي عبد الله في عام من كرمه في شعبان وهو  
 صائم ثم راينا هلال شهر رمضان فافطرت فقلت له جعلت جوارحك مسكنا  
 من شعبان وانت صائم والصوم من رمضان وانت مفطر فقال ان ذلك  
 تطوع وانما ان نفعل ما شئنا وهذا فرض وليس لنا ان نفعل الا ما امرنا ولا  
 يحل ان يجوز من من خصص الاحتجاب في السفر بها في الروايات  
 من حديثه وبطلان استثناء صوم الثلاثة الايام للحاجة بالنية ما رواه الشيخ في  
 الصحيح عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله قال ان كان الاحتجاب بالنية  
 فانه يوم صوم اول يوم الاربعاء ففعل بعد الاربعاء بعد طوافه والنية

قال وقد روي حديث في  
 حوزة التطوع في السفر  
 بالصيام وجاءت اجابة  
 كراهة ذلك في السفر  
 الى الصوم في السفر  
 عليه الصلاة والسلام  
 في قوله ففعل  
 فانه يوم صوم

في كتاب  
 انه فانه كان اولي الحوائج وقال لا يصوم الى تطوعه والافضل الاثني ايام  
 في السفر وصوم الاثني ايام للحاجة وقد روي جواز صوم روزه







